The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N4, P P -
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٧، العدد ٢ آيار ٢٠٢٥ ص ١٨٢-٢٠١

The Importance of oil in the Iraqi economy and the economic indicators of the refining industry in Iraq

*اهمية النفط في الاقتصاد العراقي و المؤشرات الاقتصادية لصناعة التكرير في العراق

** ذكرى دينار جابر **أ.د . حيدر علي محمد الدليمي

Abstract

The oil refining industry in Iraq is one of the main pillars of the national economy, as it plays a pivotal role in meeting the needs of the local market and enhancing financial revenues. Iraq has huge oil reserves, making it one of the largest oil producers in the world. However, this industry faces multiple challenges, most notably the aging of infrastructure, lack of investment, and the lack of adoption of modern technologies. Oil refineries in Iraq are spread across strategic locations, where crude oil is refined to produce a variety of petroleum derivatives, such as gasoline, diesel, kerosene, and chemical products. The Iraqi government is striving to develop these refineries by introducing advanced technologies and improving production efficiency, with the aim of reducing dependence on importing

*بحث مستل

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

terotechnology. The oil refining industry also constitutes a fundamental axis in economic and social policies, as it contributes to creating job opportunities and promoting sustainable development. Despite the existing challenges, Iraq continues its efforts to develop this vital sector, emphasizing the importance of oil as a major source of energy and a basic pillar of the national economy.

المستخلص:

تعد صناعة تكرير النفط في العراق إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا محوريًا في تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز الإيرادات المالية. ويمتلك العراق احتياطات نفطية ضخمة، تجعله واحدًا من أكبر منتجي النفط عالميًا. ومع ذلك، تواجه هذه الصناعة تحديات متعددة، أبرزها تقادم البنية التحتية، نقص الاستثمارات، وعدم اعتماد تقنيات حديثة. تنتشر مصافي النفط في العراق بمواقع استراتيجية، حيث يتم تكرير النفط الخام لإنتاج مجموعة متنوعة من المشتقات البترولية، مثل البنزين، والديزل، والكيروسين، والمنتجات الكيميائية. وتسعى الحكومة العراقية جاهدة لتطوير هذه المصافي عبر إدخال تقنيات متقدمة وتحسين كفاءة الإنتاج، بهدف تقليل الاعتماد على استيراد المنتجات النفطية. كما تشكل صناعة تكرير النفط محورًا أساسيًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في خلق فرص عمل وتعزيز التنمية المستدامة. وبالرغم من التحديات القائمة، يواصل العراق جهوده لتطوير هذا القطاع الحيوي، تأكيدًا على أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة ودعامة أساسية للاقتصاد الوطني.

المقدمة (Introduction)

يعد النفط المورد الأساسي للاقتصاد العراقي، حيث يشكل العمود الفقري للناتج المحلي الإجمالي، ويمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والتدفقات النقدية الأجنبية. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على النفط الخام كسلعة تصديرية رئيسية يشكل تحديًا اقتصاديًا يتمثل في ضعف التنويع الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية. من جهة أخرى، تعاني صناعة تكرير النفط في العراق من تحديات هيكلية متعددة، تشمل ضعف البنية التحتية، وقِدم المصافي، وعدم كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلب المحلي المتزايد على المشتقات النفطية، مما

يدفع العراق إلى الاعتماد على استيراد النفطية لسد العجز المحلي. لذلك، تتطلب دراسة أهمية النفط في الاقتصاد العراقي فهم دوره الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية، بينما تركز دراسة المؤشرات الاقتصادية لصناعة التكرير على تحليل واقع هذا القطاع وإبراز العوامل التي تعوق تطوره، مع تقديم الحلول التي تساهم في تعزيز كفاءته واستقلاليته.

منهجية البحث:

أهمية البحث (Research importance)

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي لصناعة تكرير النفط في الاقتصاد العراقي، إذ يشكل المورد الأساسي للإ يرادات الحكومية ويؤثر بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على صادرات النفط الخام دون تطوير الصناعات المرتبطة به، مثل صناعة التكرير، يضعف قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة التحديات الاقتصادية وتقلبات السوق العالمية. لذا، تأتي ضرورة البحث في محورين أساسيين:

١. أهمية النفط في الاقتصاد العراقي: لفهم دوره في بناء التنمية الاقتصادية واستعراض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، مما يساعد على تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة لاستغلاله بشكل أفضل.

٢. المؤشرات الاقتصادية لصناعة التكرير: لتحليل واقع صناعة التكرير في العراق، ومعرفة مدى قدرتها على تلبية الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذا القطاع والإمكانات المتاحة لتطويره.

يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية تساهم في تحسين إدارة الموارد النفطية وتعزيز الصناعات النفطية، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي في مواجهة التحديات الاقتصادية.

مشكلة البحث(Research problem)

تتمثل مشكلة البحث في التحديات التي تواجه صناعة تكرير النفط ،بما في ذلك ضعف البنية التحتية ، والتقنيات المتطورة ،بالإضافة الى التغيرات في الطلب العالمي والمحلي على المنتجات النفطية.

اهداف البحث (Research goals)

١. تسليط الضوء على أهمية النفط في الاقتصاد العراقي

٢. تحليل واقع صناعة التكرير في العراق

٣. تقديم توصيات لتطوير القطاع النفط

٤. تعزيز فهم العلاقة بين النفط والاقتصاد الوطني

منهجية البحث (Research methodology)

لقد تم اتباع منهجية بحثية متعدده تضمنت التحليل الكمي والنوعي للبيانات.

حدود البحث (Research domain)

تم اختيار صناعة النفط العراقي كحدود مكانية ، والمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢) كحدود زمانية.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

١- الدراسات العراقية:

- **د. عبد الستار عبد الجبار ،بحث منشور عام ٢٠١٠، تحت عنوان " دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقه المستقبلية "**

يتناول هذا البحث تحليل واقع القطاع النفطي العراقي و يطرح رؤيا مستقبلية لإصلاح ذلك القطاع انطلاقا من فلسفة اقتصاد السوق وذلك انطلاقا من الفرضية التي تتضمن ان القطاع النفطي يمثل المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لإصلاح وتطوير البنى التحتية للقطاع النفطي ذاته.

توصلت الدراسة الى ان الاستثمارات المخصصة من الايرادات النفطية غير كافية لتطوير النشاط الاستكشافي والانتاجي في القطاع النفطي والذي يحتاج الى مبالغ طائلة اذ هناك اختلاف في تقديرها مما يحتاج الموضوع الى دراسة عميقة معززة بمشورة دولية لتحديد المبالغ المطلوب استثمارها في ذلك المجال. أما بقية نشاطات القطاع النفطي التي تشمل التصفية والنقل وتوزيع المنتجات النفطية فيجب تلافي مشكلة عدم توفر دخل حكومي كافي للاستثمار في تلك الفعاليات فيتم تطوير المنشاة الحكومية وخصخصة بعضها جزئيا أو كليا من جانب، ومن جانب اخر تشجيع القطاع الخاص من خلال شركات مساهمة براس مال وادارة عراقي في انشاء مصافي نفطية وشركات نقل للمنتجات النفطية، ان هذه الخطوات ستساهم ايضا في تحرير اسعار المنتجات

النفطية تجعلها مرتبطة بأسعار النفط الخام الدولية وتكاليف التصفية والتكاليف الأخرى بعد ان يتم تجهيز المصافي بالنفط الخام بالأسعار الدولية بما سيزيل التشوهات السعرية ويحفظ موارد العراق النفطية من الاستغلال والسرقة، أو التهريب.

٢- الدراسات العربية

- **قشطولي كمال, بحث منشور في مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي في عام ٢٠١٥ "صناعة النفط والغاز الاستخراجية والتحويلية في البلدان العربية"**

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع صناعة النفط والغاز في الدول العربية من حيث الاحتياطيات والإنتاج والطلب، بالإضافة إلى استعراض التكرير والصناعات البتروكيماوية. كما تسعى إلى تقييم القدرات النفطية العربية واستكشاف إمكانيات زيادة الإنتاج وتأثيرها على الأسواق العالمية.تضاعفت الاحتياطيات النفطية في الدول العربية من ٣٥٣.٤ مليار برميل في ١٩٨٠ إلى ٦٧٢.٠٨ مليار برميل في ٢٠١٠. تناول البحث صناعة النفط، حيث تركز الدراسة على الدول العربية بشكل عام.

المبحث الأول

اهمية النفط في الاقتصاد العراقي

يعد النفط المصدر الأساسي للاقتصاد العراقي لعقود، حيث يشكل ركيزة موازنات الدولة بفضل الاحتياطيات الضخمة التي يمتلكها العراق. ولإدراك الأهمية الحقيقية للنفط، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين: الأول يستعرض تاريخ اكتشاف النفط في العراق وتأثيره على الاقتصاد، بينما الثاني يركز على دور الصناعة النفطية في الاقتصاد العراقي من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، توفير فرص العمل، وتمويل مشاريع التنمية. هذا التقسيم يقدم صورة شاملة لأهمية النفط في تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول : مدخل تاريخي لظهور النفط في العراق

عرف العراقيون النفط منذ العصور القديمة، حيث كان يظهر طبيعيًا على سطح الأرض ويستخدم في البناء وطلاء الزوارق. أطلق البابليون عليه اسم "القير" واستخدموه في مجالات متعددة مثل صناعة النقل المائي وتعبيد الطرق. كما استفاد الآشوريون من النفط في صناعاتهم، مما يعكس دور هذا المورد الحيوي في حياة الشعوب القديمة بالعراق. [١].يُعد العراق من الدول

الغنية بالموارد الاقتصادية، وعلى رأسها النفط، إذ يمتلك احتياطات مؤكدة تزيد عن ١٤٤ مليار برميل، مما يجعله واحدًا من أكبر الدول النفطية في العالم. وفي عام ١٩٢٥، منحت الحكومة العراقية امتيازًا للشركة التركية للتنقيب عن النفط في جميع أنحاء البلاد، باستثناء محافظة البصرة، مقابل شلنات من الذهب عن كل طن من النفط الخام المكتشف[٢].

في عام ١٩٢٧، تم اكتشاف حقول "بابا كركر" الواقعة شمال مدينة كركوك، لكن الإنتاج التجاري للنفط لم يبدأ حتى عام ١٩٣٤، بعد التوصل إلى اتفاق لإنشاء خط أنابيب "كركوك - حيفا" وخط أنابيب "كركوك - طرابلس" [٣] .شهدت شركة النفط التركية توسعًا في أنشطتها الاستكشافية، حيث اكتشفت حقل الزبير عام ١٩٤٧ وحقل الرميلة في ١٩٥٤، ما ساهم في تعزيز الاقتصاد العراقي. ولكن بدأت مرحلة صراع مع الشركات الاحتكارية التي سعت للهيمنة على إنتاج النفط العراقي. في ١٩٥٨، طالبت الحكومة العراقية بتعديل حقوق الامتياز لتأمين حصة عادلة من العوائد النفطية. لكن تعنت الشركات دفع العراق لإصدار قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ لاستعادة الأراضي غير المستثمرة. ومع مرور الوقت، أصبح من الضروري تطبيق مبدأ سيادة الدولة في إدارة موارد النفط، والتدخل في كافة أنشطة القطاع النفطي لضمان حقوق العراق [٤].

في السبعينيات، شهدت الصناعة النفطية في العراق تطورات كبيرة، شملت تطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى مد خطوط أنابيب جديدة للتصدير والنقل الداخلي للمشتقات النفطية والغاز السائل. كما تم تطوير موانئ التصدير ومنشآت التصفية والخزن للمشتقات النفطية وصناعة الغاز، مما عزز مكانة العراق كمنتج رئيسي في أسواق النفط العالمية [٥].بعد السبعينيات، حققت الصناعة النفطية في العراق تطورات بارزة، تمثلت في تطوير الحقول وزيادة القدرة الإنتاجية. كما شهدت الفترة تمديد خطوط أنابيب جديدة لتلبية احتياجات التصدير والنقل الداخلي للمشتقات النفطية والغاز السائل، إلى جانب تطوير موانئ التصدير، وتعزيز قدرات التصفية، وتوسيع منشآت تخزين المشتقات النفطية وصناعة الغاز [٦].

المطلب الثاني : الصناعة النفطية ودورها في الاقتصاد العراقي

1- الصناعة النفطية في العراق واهميتها

يعد النفط من المصادر الاقتصادية الرئيسية التي تعزز الموازنة العامة وتوفر الطاقة لاحتياجات السكان والقطاعات الاقتصادية. يسهم النفط في النمو الاقتصادي ودعم الاحتياطات

النقدية، مما يستدعي التركيز على تطوير الصناعة النفطية والمصافي لتقليل الاعتماد على الاستيراد. كما أن النفط يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية، مما يجعل تحسين قدرات العراق في هذا المجال أمرًا استراتيجيًا [٧] . وقد حقق العراق خلال الخمس والثلاثين عام التي سبقت احتلال العراق للمدة (١٩٦٨-٢٠٠٣)عائدات من إنتاج وتصدير النفط بلغت قيمتها ٢٧٦.٠١١ مليار دولار، لكن ما تم انفاقه خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية بلغ ١٧٨ مليار دولار[٨] . يعكس النص الإسراف في الموارد النفطية وتأثيره على بناء قاعدة اقتصادية قوية في العراق. على الرغم من توقيع عقود مع شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية، يتطلب الأمر مواجهة تحديات مثل تحسين البنية التحتية، الإصلاح المؤسسي، وتعزيز الاستقرار السياسي. من الأهداف الاستراتيجية تلبية احتياجات السوق المحلية، خاصة في قطاع الكهرباء، بالتزامن مع النمو الاقتصادي والسكاني[٩]. وحسب التقارير الرسمية الحكومية، فان إنتاج النفط عام ٢٠٢٢ وصل الى٤٤٥٣ ألف برميل يوميا بعد ان تم استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج واستثمار الاتفاقيات النفطية مع الشركات الأجنبية لاسيما ان البلد لديه احتياطي كبير من النفط وعدد كبير من الآبار المكتشفة غير المستغلة لاسيما بعد تحسن طرق البحث والتنقيب والإنتاج[١٠] . ويشار إلى إن ظاهرة الاستنزاف السريع للموارد كان يصاحبها ارتفاع ملحوظ في الأسعار، فبالإضافة إلى تأثير القوى التقليدية للعرض والطلب على مستويات الأسعار فهناك عوامل أخرى تؤثر وهي الآتي [١١] :

أ- القيمة الحقيقية للمواد القابلة للنضوب ومنها النفط مادام النفط الخام يشكل المورد الحقيقي الذي تعتمد عليه الدول المنتجة في تنفيذ برامج التنمية والتقدم التكنولوجي.

ب- استعمالات النفط الخام في مجالين هما مصدر للطاقة بشكل رئيسي والثاني استخدامه في مجالات النقل والصناعات البتروكيمياوية والتي تشكل النسبة الأكبر من مجموع النفط المستهلك في العالم.

٢ – مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للدولة :

يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على عوائد النفط التي تتأثر بأسعار الدولار، المضاربة، التنافس بين الدول المنتجة، والتطورات التكنولوجية للطاقة البديلة. تشكل الإيرادات النفطية نحو

٩٥%-٩٨% من إيرادات الدولة، مما يعكس قلة تنوع مصادر الإيرادات، حيث يعتمد العراق بشكل أساسي على النفط الخام.[١٢].

تشكل الإيرادات النفطية حوالي 89.1% من إجمالي الإيرادات العامة في العراق. ويوضح الجدول (١)هيكل الايرادات العامة ففي ٢٠١٢ ارتفعت الإيرادات العامة إلى ١١٩.٥ ترليون دينار بفضل زيادة سعر النفط، ولكن في ٢٠١٣، انخفضت الإيرادات إلى ١١٣.٧ ترليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط. في ٢٠١٤، بلغت الإيرادات العامة ١٠٥.٤ ترليون دينار، مع استمرار هيمنة الإيرادات النفطية. في ٢٠١٥، تراجعت الإيرادات إلى ٦٦.٥ ترليون دينار، نتيجة انخفاض أسعار النفط وصعوبة الوضع الأمني بسبب ظهور داعش، لكن النفط ظل المصدر الرئيسي للإيرادات..

في ٢٠١٦، انخفضت الإيرادات العامة إلى ٥٤.٤ ترليون دينار، بنسبة انخفاض ١٨.١% بسبب تراجع الإيرادات النفطية بنسبة ١٣.٦%. في ٢٠١٧، ارتفعت الإيرادات إلى ٧٧.٣ ترليون دينار بزيادة ٤٢.١% نتيجة زيادة الإنتاج النفطي بعد القضاء على داعش، حيث بلغت مساهمة النفط ٨٤.٢%. في ٢٠١٨ و٢٠١٩، ارتفعت الإيرادات إلى ١٠٦.٦ و١٠٧.٦ ترليون دينار على التوالي بزيادة ٥٠.٧% نتيجة زيادة الإنتاج النفطي، حيث شكلت الإيرادات النفطية ٩٢.١٩% من إجمالي الإيرادات. .

اما في العام ٢٠٢٠ سجلت الإيرادات العامة انخفضا كبيرا بلغت نسبته (- ٤١.٢%) لتبلغ (٦٣.٢) ترليون دينار مقابل (١٠٧.٦) ترليون دينار للعام ٢٠١٩ ، ويعزى هذا الانخفاض الى تدني الإيرادات النفطية بنسبة (-٤٥.١%) نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية. فضلا عن التزام العراق بتخفيض الإنتاج حسب مقررات أوبك +.

جدول (1) تطور الإيرادات النفطية في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠٢٢) ترليون دينار

السنة	متوسط سعر البرميل $	الايرادات النفطية للموازنة	الايرادات الكلية للموازنة	نسبة المساهمة %
2012	107	116.6	119.5	97.6
2013	103	110.6	113.7	97.3
2014	94.9	97.2	105.4	92.1

2015	44.7	51.3	66.5	77.2
2016	36	44.3	54.4	81.4
2017	49.3	65.1	77.3	84.2
2018	65.98	95.6	106.6	89.6
2019	60.38	99.2	107.6	92.19
2020	40.69	54.4	63.2	86.2
2021	68.39	95.3	١109.	87.3
2022	95.6	153.62	٧161.	95
المتوسط				89.1

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،التقرير الاحصائي السنوي لعام(٢٠١٢-٢-٢٠٢٣).

وفي العامين (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) بلغت الإيرادات العامة ارتفاعا كبيرا لتصل الى (١٠٩.١ , ١٦١.٧) ترليون دينار على التوالي وكان السبب في هذا الارتفاع هو زيادة الإيرادات النفطية لارتفاع أسعار النفط ، وتشكل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من اجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة اسهامها (٩٥%) وبمبلغ قدره (١٥٣.٦٢) ترليون دينار.

شكل (١) الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة

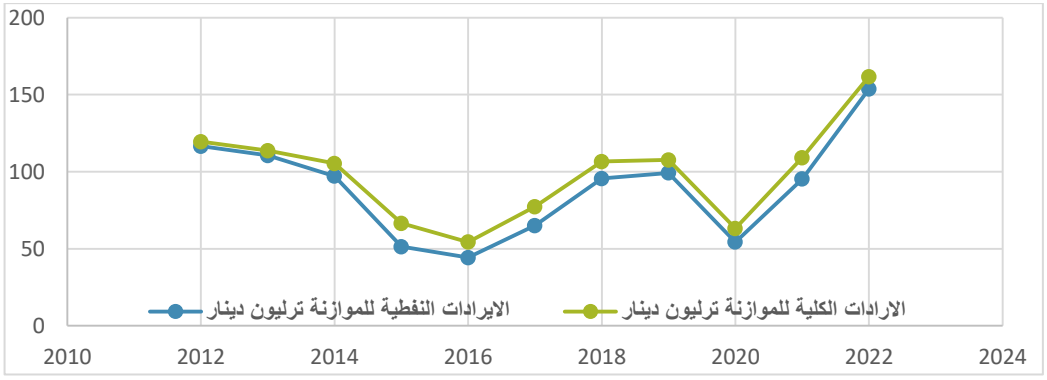

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(1)

بينما كانت نسبة المساهمة تتراوح بين ٩٧.٦% (٢٠١٢) و ٩٢.١%(٢٠١٤). تشير النسبة العالية إلى اعتماد العراق الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. وأن الانخفاض في ٢٠١٥ والتي بلغت نسبة مساهمته ٧٧.٢% كان نتيجة للأزمات الأمنية والاقتصادية، بينما التحسن في السنوات اللاحقة يدل على استعادة الثقة وتحسين الظروف الاقتصادية.

٣ - الاحتياطي النفطي العراقي والسوق الدولية:

تُعد الصناعة النفطية في العراق إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا محوريًا في بناء القاعدة التنموية للبلاد، وتسهم إيراداتها بشكل كبير في دعم الموازنة العامة للدولة. كما يتمتع العراق بتأثير ملحوظ في السوق العالمية نظرًا لامتلاكه احتياطيات نفطية ضخمة. [١٣].

تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي النفطي غير المكتشف في العراق يفوق المكتشف، حيث يُقدّر بحوالي ٣٦٠ مليار برميل، بينما الاحتياطي الجيولوجي يبلغ ٣١٠.٥ مليار برميل. النفط المتبقي بعد الاستخلاص الأولي يصل إلى ١٧٤.٢ مليار برميل، مما يفتح المجال لاستئناف الإنتاج التجاري باستخدام تقنيات الاستخلاص الحديثة، خاصة في حقول كركوك وآبار الرميلة.. [١٤] . ويمكن توضيح الاحتياطيات النفطية من خلال الجدول (٢) إذ يمتلك العراق إحتياطياً قُدرً في عام (٢٠١٢) بمقدار ١٤٣.١ مليار برميل، مع توزيع الحقول على ٨٠ حقلًا، حيث تصدرت البصرة بـ١٥ حقلًا. في ٢٠١٦، ارتفع الاحتياطي إلى ١٤٨.٤ مليار برميل، ليشكل ١١.٥٥% من الاحتياطي العالمي. بحلول ٢٠٢٢، انخفض إلى ١٤٤ مليار برميل، مما شكل ١٠.٨٦% من الاحتياطي العالمي و٢٠.١% من احتياطي دول أوبك..

جدول (٢) الاحتياطي النفطي العراقي والعالمي للفترة (٢٠١٢_٢٠٢٢) مليار برميل

السنة	الاحتياطي العراقي من النفط الخام	الاحتياطي العالمي من النفط الخام	نسبة الاحتياط العراقي الى الاحتياطي العالم %	احتياطي دو منظمة أوابك من النفط الخام	نسبة احتياط العراق الى احتياطي اواب %
2012	143.1	1268.8	11.28	701.4	20.4
2013	143.1	1283.8	11.15	701.1	20.4
2014	142.8	1284.3	11.12	701.3	20.4
2015	142.1	1284.7	11.06	701.3	20.3
2016	148.4	1278.2	11.55	706.2	21
2017	147.2	1269	11.6	704.94	20.9
2018	148.4	1276	11.63	706.74	21
2019	148.4	1272	11.67	698.28	21.3

20.9	710.43	11.28	1336	148.4	2020
20.1	715.5	10.98	1311	144	2021
20.1	717.4	10.86	1326	144	2022

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك) التقرير الاحصائي السنوي للمنظمة للأعوام (٢٠١٦, ٢٠٢٠, ٢٠٢٣)

شكل (٢) احتياطي النفط الخام العراقي الى احتياطيات العالم ودول اوابك

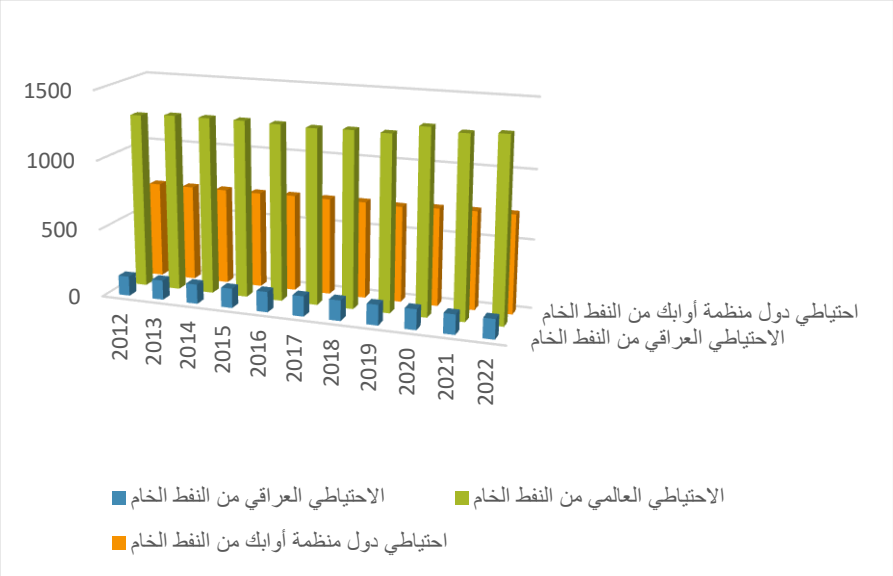

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

المبحث الثاني

المؤشرات الاقتصادية لصناعة التكرير في العراق

يُعد قطاع تكرير النفط في العراق ذا أهمية كبيرة، إذ يُخصص نحو ٢٠% من النفط الخام لإنتاج المشتقات النفطية، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية مع تصدير الفائض.تمثل صناعة التكرير في العراق أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث ترتبط بشكل مباشر بعملية إنتاج وتوفير المشتقات النفطية التي تُعد عنصرًا رئيسيًا في تلبية احتياجات السوق المحلية، فضلاً عن دورها في رفد الاقتصاد من خلال تصدير الفوائض. ومع ذلك، فإن هذا القطاع يواجه تحديات تتعلق بقدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد، ما يدفع العراق إلى الاعتماد على الاستيراد لتغطية العجز. وتبرز أهمية صناعة التكرير في العراق من خلال النقاط التالية:[١٥]

١- المصدر الاساسي لإنتاج المنتجات النفطية: تعد صناعة تكرير النفط في العراق من الصناعات المهمة لغرض تغطية حاجة العراق من المنتجات النفطية والتي تستخدم في صناعات متعددة منها صناعة البتروكيمياويات والاسمدة.

٢- توفير القيمة المضافة: من خلال تحويل النفط الخام الى منتجات نفطية بدلا من تصديره كمادة خام.

٣- توفير فرص عمل: أن اقامة قطاع متطور لتكرير النفط سيعمل على توفير فرص عمل للعمال الماهرين وغير الماهرين واكتساب العمال خبرات فنية عالية وخلق كوادر فنية على مستوى عال من التطور وتدريبهم على العمليات الصناعية المتطورة والمعقدة.

٤ - توسيع القاعدة الإنتاجية: عندما تكون صناعة تكرير النفط متطورة فأنها ستعمل على توسيع القاعدة الانتاجية وارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، ففي المرحلة الأولى سيتم تغطية الطلب المحلي للمنتجات النفطية وفي المرحلة لثانية سيتم تصدير الفائض منها الى السوق العالمية وتوفير مورد اضافي من خلال عمليات التصدير وتنويع الصادرات العراقية، وتحقيق التنويع الاقتصادي والذي يعد من اهم اهداف السياسات الاقتصادية، اذ تكون صادرات العراق متنوعه وليست محصورة فقط في تصدير النفط الخام، ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات ومضاعفة ايرادات العراق.

لتحليل المؤشرات الاقتصادية لصناعة التكرير في العراق، تم تقسيم المبحث إلى مطلبين رئيسيين: المطلب الأول: إنتاج المشتقات النفطية حيث يسلط الضوء على كميات الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، ويستعرض أنماط استهلاكها داخليًا، مع توضيح التحديات المتعلقة بتلبية الطلب المحلي. اما المطلب الثاني: استيراد المنتجات النفطية ويتناول هذا المطلب حركة التجارة في المنتجات النفطية، مع التركيز على حجم الواردات لسد احتياجات السوق المحلية.

المطلب الاول : انتاج المشتقات النفطية

يُعد العراق من الدول المنتجة للمشتقات النفطية، إلا أنه لا يُصنف ضمن الدول الرائدة في هذا المجال، حتى على المستوى العربي. ففي عام ٢٠٢٠، جاء العراق في المرتبة الرابعة بين الدول العربية المنتجة للمشتقات النفطية، بعد كل من المملكة العربية السعودية التي بلغ إنتاجها حوالي ٢٥٣٤.١ ألف برميل يوميًا، والإمارات العربية المتحدة بإنتاج يقدر بـ ١١٨٠.٩ ألف برميل

يوميًا، والكويت بإنتاج يصل إلى ٧١٦.٣ ألف برميل يوميًا. أما العراق، فقد بلغ إنتاجه حوالي ٦١٩.٠ ألف برميل يوميًا، وهو إنتاج لا يكفي لتغطية الطلب المحلي بالكامل.[١٦].

من الجدول (٣) يمكن ملاحظة ان المشتقات النفطية في للعامين (٢٠١٢-٢٠١٣) مستقرة في الإنتاج

جدول(٣) انتاج المشتقات النفطية في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠٢٢ (ألف برميل/يوميا)

السنة	غازولين	كيروسين ووقود الطائرات	أخرى	زيت الغاز والديزل	غاز البترول المسال	زيت الوقود
2012	72.1	44.8	44.1	64.4	9.9	283
2013	72.2	41.9	48.3	130.5	9.9	291.7
2014	58.3	30.9	39.3	104	6.2	247.3
2015	48.3	27.2	32.8	71.5	3.5	224.5
2016	53.4	25.5	26.9	64	3.7	237.6
2017	69.1	31.9	25.4	80.4	5.5	271.5
2018	83.7	33.1	40.9	113.2	7.7	301.5
2019	84.9	34.9	50.8	122.9	6.6	314.5
2020	70.7	30.4	55.3	105.7	7.5	264
2021	73.4	31.6	66	120	7.5	310.7
2022	92.8	26.6	138.4	138.4	7.6	349

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمنظمة الدول العربية اوابك (٢٠١٥-٢٠١٨ -٢٠٢١ -٢٠٢٣)

اما في العام ٢٠١٤ وبسبب تنظيم داعش الإرهابي أدت الى انخفاض عام في انتاج المشتقات النفطية .

واستمر تأثيره حتى عام ٢٠١٦ نتيجة توقف عمل بعض المصافي عن العمل. وخلال عام ٢٠١٧ فان إنتاج المشتقات النفطية بدأ بالارتفاع واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠٢٢ بسبب استقرار الوضع الامني مع ملاحظة ان جائحة كورونا كان لها تأثير نسبي على عملية إنتاج المشتقات النفطية.

ويلاحظ من خلال الشكل (٣) هنالك خللا واضحا في تركيبة انتاج المشتقات النفطية اذ تحتل المنتجات الثقيلة المتمثلة بـ(زيت الوقود) الحصة الأكبر من تركيبة الإنتاج اذ تشكل ما نسبته

(٤٧%) من اجمالي انتاج المشتقات النفطية للمدة من ٢٠١٢-٢٠٢٢ وبطبيعة الحال فان هذه النسبة المرتفعة هي على حساب انتاج المشتقات الخفيفة المتمثلة بالكازولين وبقية أنواع الوقود ذات المحتوى الكبريتي المنخفض.

شكل (٣) الانتاج المشتقات النفطية للعام (٢٠١٢-٢٠٢٢) الف برميل يوميا

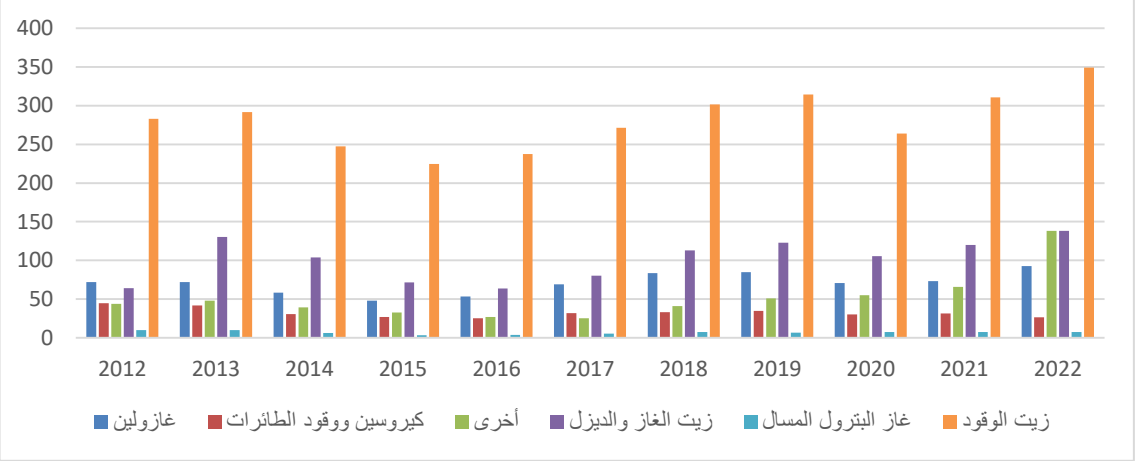

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(٣)

المطلب الثاني : استيراد المنتجات النفطية

يوضح الجدول (٤) أن استيرادات العراق شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث بلغ إجمالي الاستيراد (٥٧٤٨-٥٣٣٢) مليار دينار. لكن بحلول ٢٠١٥، انخفض إلى ٢٦٧٣ مليار دينار واستمر التراجع في ٢٠١٦ إلى ٢٣٢٠ مليار دينار. خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، تحقق الاكتفاء الذاتي من مادة الغاز السائل، مما يشير إلى تحسن الإنتاج المحلي. أما البنزين، فقد كان الأكثر استيرادًا، حيث سجل ٢٥٣٩ مليار دينار في ٢٠١٣ وارتفع إلى ٥٦١٧ مليار دينار في ٢٠٢٢.. وقد كان لاستيراد البنزين عدة اسباب اهمها:

١-تزايد عدد المركبات في العراق، أدت الى ارتفاع الطلب على البنزين كوقود أساسي، اضافة الى كثرة استخدامه في كثير من متطلبات الحياة اليومية[١٧] .

٢-نقص الطاقة الإنتاجية: لم تكن المصافي المحلية قادرة على تلبية الطلب المتزايد على البنزين، مما دفع البلاد إلى الاعتماد على الاستيراد.

٣- تدهور البنية التحتية: تعرضت بعض المصافي لأضرار نتيجة الارهاب، مما أثر على قدرتها الإنتاجية[١٨].

النفط الأبيض وزيت الغاز شهدت هذه الفئات أيضًا انخفاضًا تدريجيًا، مما يشير إلى تحسينات في الإنتاج المحلي.

جدول (٤) استيراد المشتقات النفطية في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠٢٢) مليار دينار

السنة	الغاز السائل	البنزين	النفط الأبيض	زيت الغاز	اجمالي الاستيراد
2013	493	2539	202	251٣	5748
2014	3٢٠	215٢	125	273٥	533٢
2015	164	145٣	73	982	2673
2016	٥	12٩٠	12١	904	23٢٠
2017	_	1684	14٣	101٣	28٤٠
2018	_	215١	80	109٥	3325
2019	_	2,08٤	78	111٨	32٨٠
2020	_	110٨	10٢	672	188٢
2021	_	3688	148	953	47٩٠
2022	_	5617	23١	183٧	768٥

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق /الجهاز المركزي للإحصاء OSC التقارير مديرية احصائيات التجارة للعام (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠٢١).

شكل (٤) استيراد المشتقات النفطية للعام (٢٠١٢-٢٠٢٢) مليار دينار

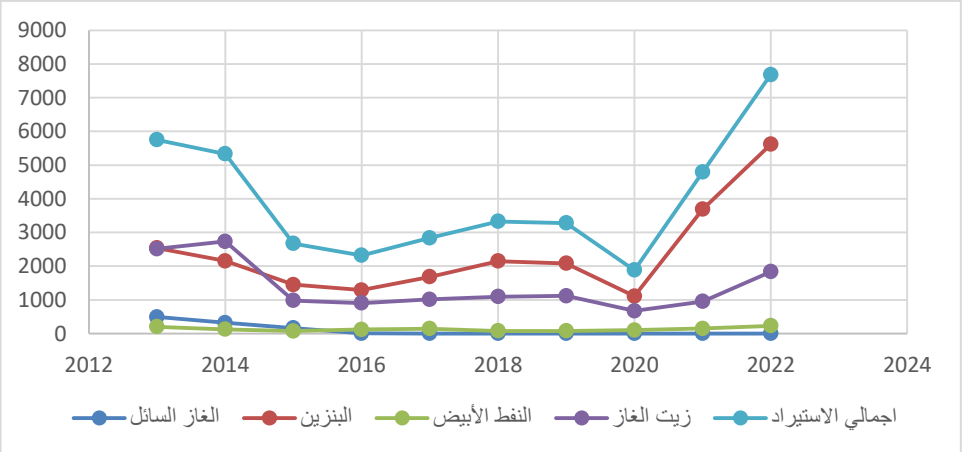

الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(٤)

ارتبط إجمالي الاستيراد بالأحداث السياسية والأمنية التي مر بها العراق، حيث أثر عدم الاستقرار على إنتاج المشتقات النفطية. لكن تحسن الوضع الأمني وتوسع المصافي وتطويرها ساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، رغم تأثر الاستيرادات بتقلبات الأسعار العالمية للنفط. [١٩].

تشير البيانات إلى أن العراق قد تمكن من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال إنتاج المشتقات النفطية، مما أدى إلى تقليل الاعتماد على الاستيراد. ومع ذلك، يجب أن تستمر الجهود لتحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمارات في قطاع التكرير لضمان الاستدامة في المستقبل.

المطلب الثالث : مشاكل صناعة التكرير في العراق

تعاني صناعة تكرير النفط في العراق من تحديات كبيرة بسبب آثار الحروب والإرهاب، مما أدى إلى عجزها عن تلبية الطلب المحلي. ورغم بعض الإصلاحات، لا تزال تواجه عقبات تحول دون تحقيق الإنتاج بالمستوى والمعايير المطلوبة، وأبرز هذه المشاكل: هي:

١-تغيير أنماط الطلب يتركز على زيادة استهلاك المنتجات النفطية الخفيفة، خاصة البنزين، مع تراجع الطلب على الثقيلة مثل زيت الوقود، بسبب الاهتمام بالبيئة. هذا الاتجاه يستدعي استثمارات كبيرة لتطوير المصافي القائمة أو بناء مصافي حديثة تلبي هذه التغيرات. [٢٠].

٢- معظم المصافي في العراق قديمة وذات تكنولوجيا متدنية وطاقة إنتاجية منخفضة، مما يحد من قدرتها على التصدير ويقتصر ذلك على النفط الخام. عدم وجود وحدات تكسير للمخلفات الثقيلة يؤدي إلى إنتاج وقود ثقيل عالي الكبريت، مما يعكس تخلف المصافي عن التطورات العالمية. [٢١].

٣- تستخدم المصافي العراقية مادة الرصاص تيترا إثيل (TEL) لزيادة الرقم الأوكتاني للغازولين، رغم سميتها وتأثيراتها السلبية التي أدت إلى حظرها في أوروبا وأمريكا. كما يعاني العراق من نقص وحدات إزالة الكبريت، حيث بقيت غير مُصلحة في مصافي البصرة وبيجي، وتفتقر مصفى الدورة لهذه الوحدات رغم توفر الموارد المالية. [٢٢].

٤- تغير نوعية النفط الخام المنتج: رغم الاختلاف في درجة التغير المتوقعة للمستقبل لنوعية النفط الخام المنتج من منطقة الى اخرى ومن حيث مستوى الكثافة والمحتوى الكبريتي، اذ من المتوقع ان يرتفع انتاج النفط الخام الخفيف والذي يحتوى على نسبة قليلة من الكبريت، لذلك يتطلب الأمر

زيادة عمليات التكسير الهيدروجيني لتحسين موقف العراق في انتاج المنتجات النفطية بجودة عالية .

٥- قلة عمليات الصيانة للمصافي العراقية، ووجود نقص في الادوات والأجهزة، وعدم وجود نظام صيانة متطور. وفي الوقت الحالي نحتاج المصافي العراقية إلى عمليات تطوير وتأهيل للجانب التقني ورفع مستوى الكفاءة الفنية والتشغيلية.

٦- ارتفاع ساعات انقطاع التيار الكهربائي، وهذا يعني التوقف عن انتاج وتزويد المستهلكين بالوقود اضافة الى ذلك تدهور الوضع الأمني للبلد، هذه العوامل ادت إلى تقليل ساعات العمل في المصافي ووحدات التعبئة.

٧- لم يتم اقامة وحدات تكميلية نوعية لغرض رفع الانتاجية ونوعية المنتجات النفطية، اذ بدأ قطاع التصفية العراقي بالتدهور منذ عام ١٩٨٠ حتى الوقت الحالي، اذ تم التوقف عن بناء مخازن ومستودعات لغرض الخرين التشغيلي والاستراتيجي، كما تعرضت المصافي عند ظهور تنظيم داعش الارهابي الى عمليات تخريب كبيرة أدت إلى خفض حجم الانتاج وتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية.

٨-ضعف الالتزام بالتشريعات والقوانين البيئية العالمي : اذ تتميز المصافي العراقية بضعف التزامها بالتشريعات والقوانين البيئية العالمية وعدم قدرة مصافي العراق على تطوير معايير ومواصفات المنتجات النفطية ، وهذه هي من اهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تحديد نوعية العمليات المعالجة التي ستكون عليها مشاريع مصافي النفط في المستقبل [٢٣].

٩- هجرة الكفاءات والخبرات العلمية خارج العراق: بسبب الاوضاع الامنية او تعرضهم إلى تهديدات خصوصا في مجال النفط وعدم القدرة على ايجاد كفاءات جديدة بنفس المستوى في وقت قصير.

١٠- العمليات الارهابية والهجمات على انابيب نقل النفط الخام والمنشآت النفطية ادت الى ايقاف صادرات الحقول النفطية الشمالية واقتصر التصدير على الحقول النفطية الجنوبية بمقدار ١.٥ مليون (ب\اي) وهذا الامر اثر سلبا على مصافي النفط وانتاجها، الامر الذي ادى الى احداث ازمة الوقود والغاز المنزلي وأثر على قطاع الكهرباء مما دفع العراق الى زيادة استيراد المنتجات النفطية من دول الجوار[٢٤].

الخاتمة

يتضح من خلال الدراسة أن صناعة تكرير النفط في العراق تُعد من القطاعات الحيوية التي تمثل جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الوطني، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تعيق تطورها، أبرزها ضعف البنية التحتية وغياب التقنيات الحديثة. ورغم امتلاك العراق لاحتياطيات نفطية هائلة، إلا أن إنتاج المشتقات النفطية لا يزال غير كافٍ لتلبية الطلب المحلي، ما يدفعه للاعتماد على الاستيراد لتغطية هذا العجز.

الأستنتاجات

١. يعاني قطاع التكرير في العراق من تراجع في الكفاءة الإنتاجية مقارنة بالدول العربية الأخرى، مما يحد من قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٢. يمثل الاستيراد المتزايد للمشتقات النفطية عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الدولة.

٣. هناك فجوة واضحة بين الطلب المحلي والإنتاج الفعلي من المشتقات النفطية، مما يعكس الحاجة الماسة لتطوير الصناعة النفطية.

التوصيات:

١. ضرورة تحديث البنية التحتية لمصافي النفط في العراق باستخدام التقنيات الحديثة لزيادة الكفاءة الإنتاجية.

٢. زيادة الاستثمارات في قطاع التكرير، مع التركيز على بناء مصافٍ جديدة لتلبية الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

٣. تبني سياسات تدعم استغلال الفوائض النفطية بطريقة مستدامة، مثل التوسع في تصدير المنتجات المكررة.

٤. تعزيز التعاون مع الدول الرائدة في مجال التكرير للاستفادة من خبراتها وتطبيق أفضل الممارسات.

٥. وضع خطة استراتيجية طويلة الأمد لتطوير قطاع التكرير كجزء من رؤية أوسع للنهوض بالاقتصاد العراقي.

ختامًا، يتطلب تحقيق هذه التوصيات إرادة سياسية واقتصادية قوية، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم لتعزيز دور قطاع التكرير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

المصادر :

١-أحمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ٢٠٠٠.

٢-أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.

٣- د.حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديموقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

٤- د. حسن لطيف الزبيدي، النفط العراقي والسياسة النفطية العراقية، مركز العراق للدراسات، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.

٥- حمزة علاوي، مستقبل النفط العربي في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة مع الإشارة للجزائر، وزارة التعليم العالي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، ٢٠١٢.

٦- رضا عبد الجبار سلمان الشمري، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

٧- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد الثامن عشر، العدد ٦٨.

٨- كمال البصري، صناعة النفط العراقية والحاجة إلى تشريع خاص، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد ٢٠، ٢٠١٦.

٩- كمال القيسي، حقائق عن النفط، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

١٠- محمد الباقر نصيف، أزمات السير وحوادث المركبات في العراق، دائرة البحوث والدراسات النيابية، الدورة الانتخابية الخامسة، آذار ٢٠٢٤.

١١- مضر منعم السباهي وآخرون، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، كانون الأول ٢٠١٢.

١٢- يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٢.

١٣- نزار الامين،ثورة اسعار النفط العربي الانتاج والاستهلاك والتسعير ،النفط والتنمية ،العدد السابع ١٩٧٨
١٤ - عبد الجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي : النفط ، الاختلال الهيكلي ، البطالة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط ٣، ٢٠١٥

١٥- جولات لعقود والتراخيص البترولية، الواقع والتحديات ، تقرير الشفافية السادس، أيلول ٢٠١٢،
١٦- منظمة الدول المصدرة لنفط (اوابك) تقرير السنوي ،للسنة ٢٠٢١,
١٧- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٢٢.
١٨- التقرير السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ٢٠٢٣.
١٩- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، دولة الإمارات، كانون الأول ٢٠١٤.
٢٠- وزارة النفط العراقية، شركة مصافي الوسط، قسم السيطرة النوعية، ٢٠١٧.